بتاريخ: 21 سبتمبر 2022 العدد: 681 المصدر: اليوم السابع (2022-9-14)

وزير المالية: حجم الاقتصاد المصري تضاعف 3 مرات خلال 6 سنوات

أكد الدكتور محمد معيط وزير المالية، أن حجم الاقتصاد المصري تضاعف 3 مرات خلال 6 سنوات، على نحو يعكس نجاح الحكومة في توجيه التمويلات التنموية إلى استثمارات حقيقية ومشروعات ومبادرات ذات جدوى أسهمت في تحسين مؤشرات الأداء المالي خلال العام المالي المنتهي في يونية 2022.

رابط الخبر

الرأي

شهدت مصر، بكل تأكيد، نموا اقتصاديا إيجابيا خلال الـ 6 سنوات الأخيرة بالرغم من جائحة كورونا من ناحية والحرب الأوكرانية من ناحية أخرى، ومع ذلك لا بد من قراءة هذه المعدلات بشكل اقتصادي سليم وهو ما نتناوله في هذا التعليق.

أولا: بالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى

- معدل النمو المشار إليه بالخبر هو معدل النمو الجاري أو الإسمي، وهو مؤشر غير دقيق لا يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي وتطور حجم الإنتاج الفعلي بقدر ما يعكس ارتفاع معدل التضخم في مصر خلال الفترة الأخيرة.
- وفقا للتصريحات الواردة بالخبر، لكي يتضاعف حجم الناتج المحلي الإجمالي بشكل حقيقي ثلاث مرات خلال 6 سنوات، لا بد من تحقيق معدل نمو تراكمي قدره 20% سنويا، وفي الواقع، فإن أقصى معدل سجله النمو الحقيقي كان 5.6% في 2019/2018 ثم بدأ في التراجع ليسجل 3.3% في 2021/2020 كما يتضح من الشكل (1)، وبناء عليه لا تصح المقارنة سواء بفترات سابقة أو ببلدان أخرى دون تحييد أثر التضخم لبيان التطور الحقيقي في حجم الناتج المحلي.[1]

[1] بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 6.6% في 2022/2021 وفقا لما تم إعلانه في عدة مواقع صحفية نقلا عن الوزارات المعنية، لكن هذه البيانات لم يتم تحديثها بشكل رسمي في قاعدة بيانات وزارة التخطيط لذلك لم يتم أخذها في الاعتبار.

- في واقع الأمر، وبالنسب الحقيقية، لم يتضاعف حجم الناتج المحلي الإجمالي، ولكنه حقق زيادة قد تصل إلى 30% خلال الست سنوات المشار إليها في الخبر.

الشكل (1): معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي (%): 2014/ 2015 - 2020/ 2021

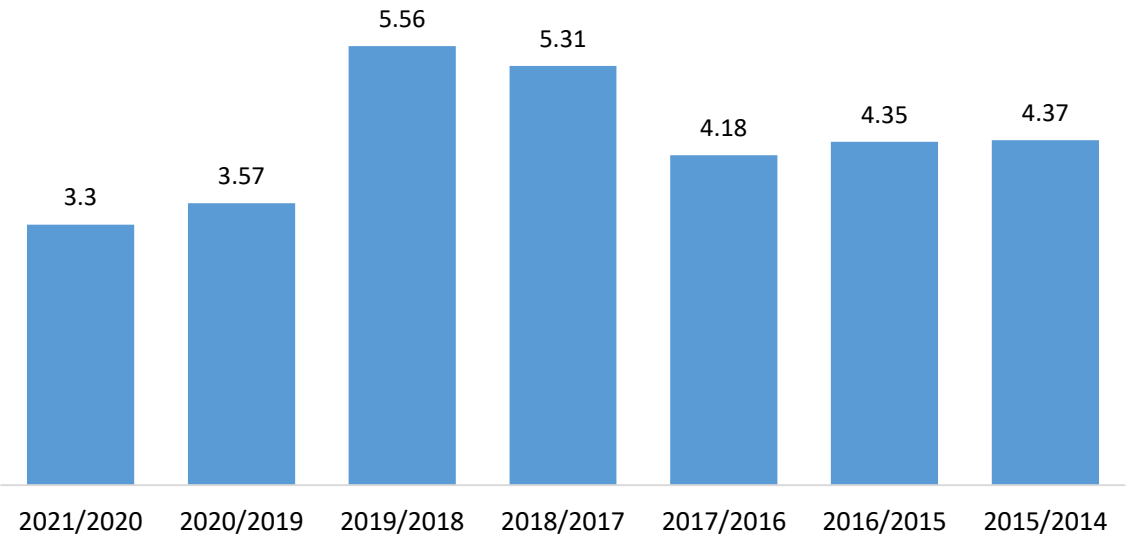

المصدر: بيانات الحسابات القومية، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديةhttps://mped.gov.eg/GrossDomestic

ثانيا: بالنسبة للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية

- إن معدل النمو وإن كان مهما، إلا أن هيكله ومصادره القطاعية وكذلك توزيعه الجغرافي أكثر أهمية، لبيان مدى عدالته واستدامته.
- بالنسبة لمصادر النمو، يشير الشكل (2) إلى الارتفاع المستمر في مساهمة قطاعي التشييد والبناء والأنشطة العقارية في الناتج المحلي الإجمالي من 14% في 2015/2014 إلى 19% في 2021/2020، وهي قطاعات غير إنتاجية لا تخلق فرص عمل مستدامة، بينما في المقابل ظلت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية شبه ثابتة تدور حول 16% - 17% خلال نفس الفترة.

- أما عن العدالة الجغرافية، فيتضح من الشكل (3) أن 50% تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي في مصر يتم إنتاجه في إقليم القاهرة الكبرى، بما ينطوي عليه ذلك من عدم عدالة جغرافية شديدة في توزيع ثمار النمو خاصة من حيث خلق الوظائف.

الشكل (2): التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي

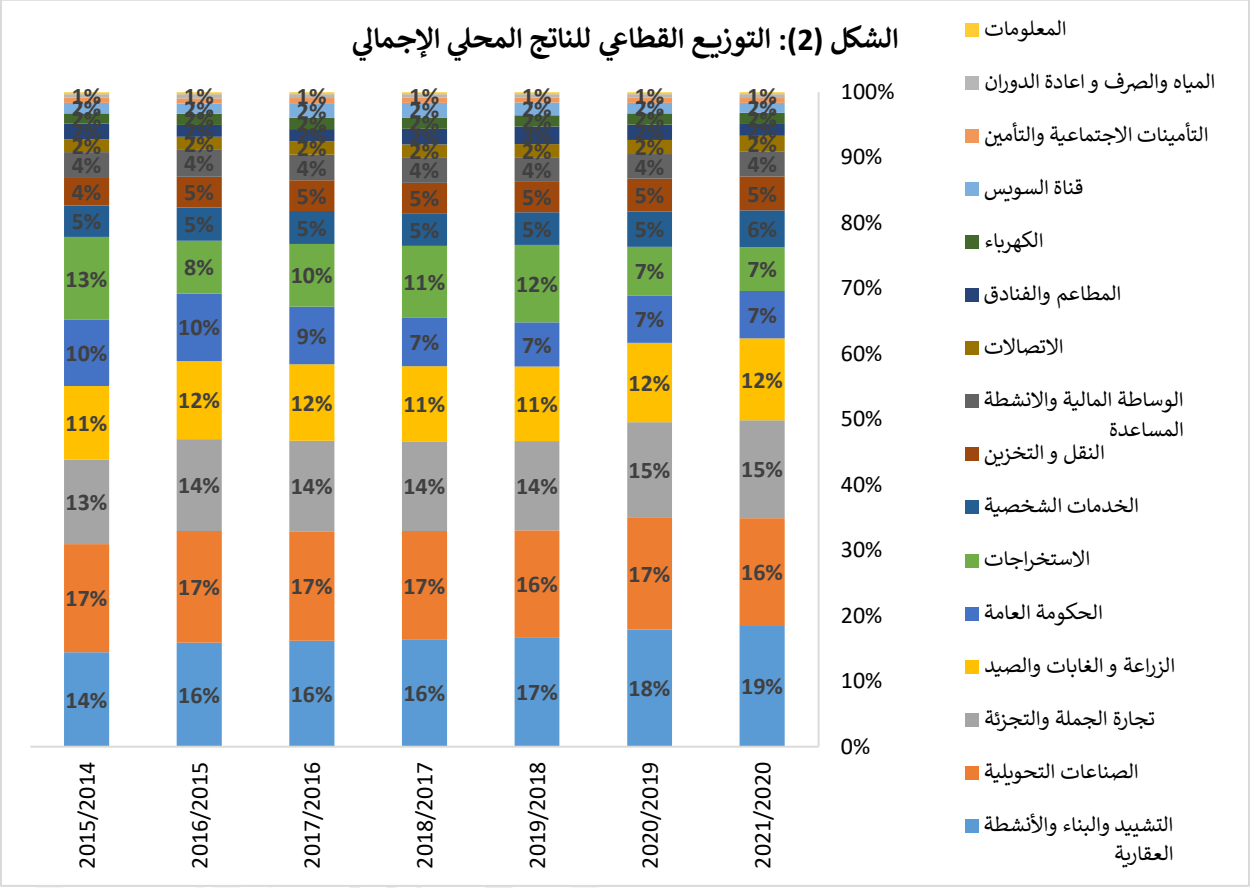

المصدر: بيانات الحسابات القومية، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديةhttps://mped.gov.eg/GrossDomestic

الشكل (3): التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي بحسب الإقليم 2016/2015

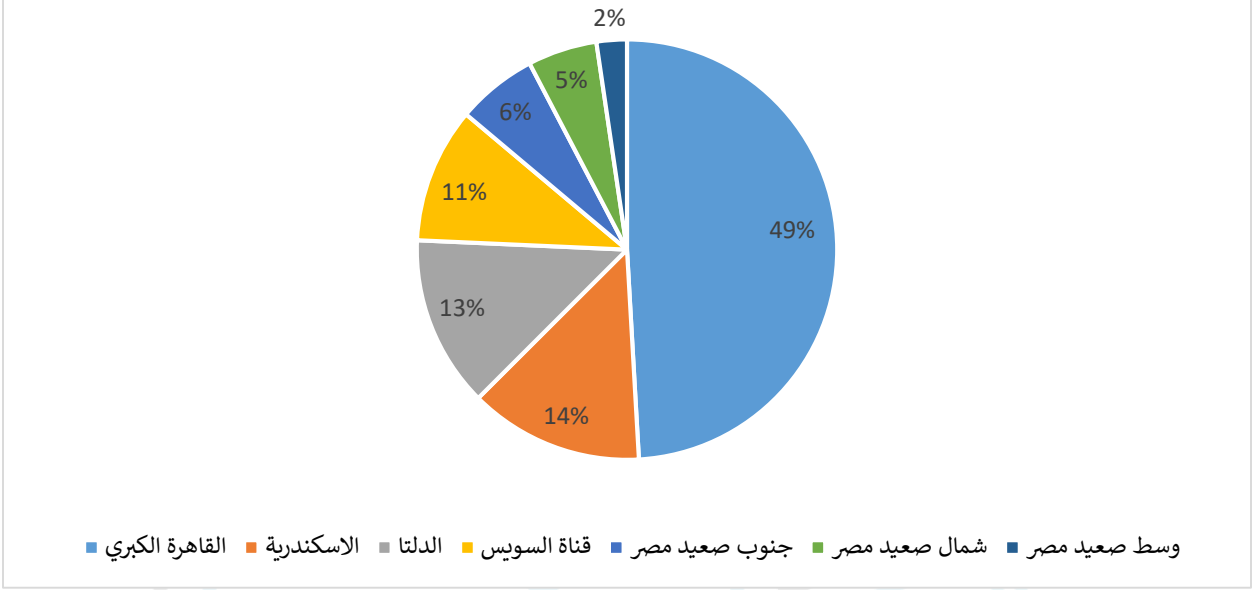

المصدر: بيانات الحسابات القومية، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديةhttps://mped.gov.eg/GrossDomestic

ثالثا، بالنسبة إلى ما أشار إليه الخبر بشأن الاستثمار الخاص في مصر

- لا شك أن الاستثمار هو أحد أهم محركات النمو، وقد أكد الخبر عمل الحكومة المصرية على تعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي. ومع ذلك لم تسفر هذه الجهود عن نتائج حقيقية على أرض الواقع في ظل ما يعانيه القطاع الخاص من مشاكل جوهرية يرصدها المركز بشكل دوري في تقريره باروميتر الأعمال. وفي هذا الصدد يشير الشكل (4) إلى تراجع نصيب القطاع الخاص من الاستثمارات العامة في مصر من 62.4% في 2012/2011 إلى 26.3% فقط في 2020/ 2021.

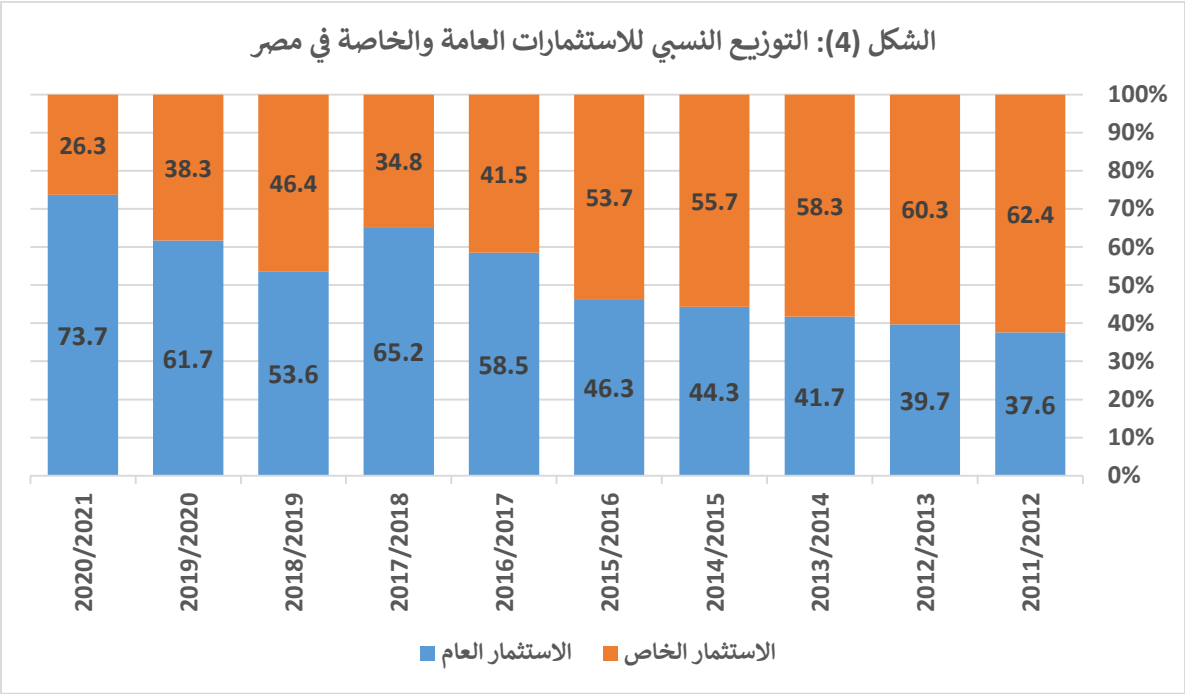

المصدر: بيانات الحسابات القومية، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديةhttps://mped.gov.eg/GrossDomestic

جدير بالذكر أن:

- قطاع التشييد والبناء من أكثر القطاعات نموا حقيقيا خلال الفترة 2015/2014 – 2021/2020، بينما في المقابل شهد قطاع الصناعات التحويلية تذبذبا شديدا في معدلات نموه خلال نفس الفترة، بل وحقق نموا سالبا في العام الأخير.
- تحتوي الأشكال (5) – (10) على بيانات تفصيلية لمعدلات النمو الحقيقية لكل قطاع على حده خلال الفترة 2015/2014 – 2021/2020.

الشكل (5): معدل النمو الحقيقي خلال الفترة 2014/ 2015 - 2020/ 2021

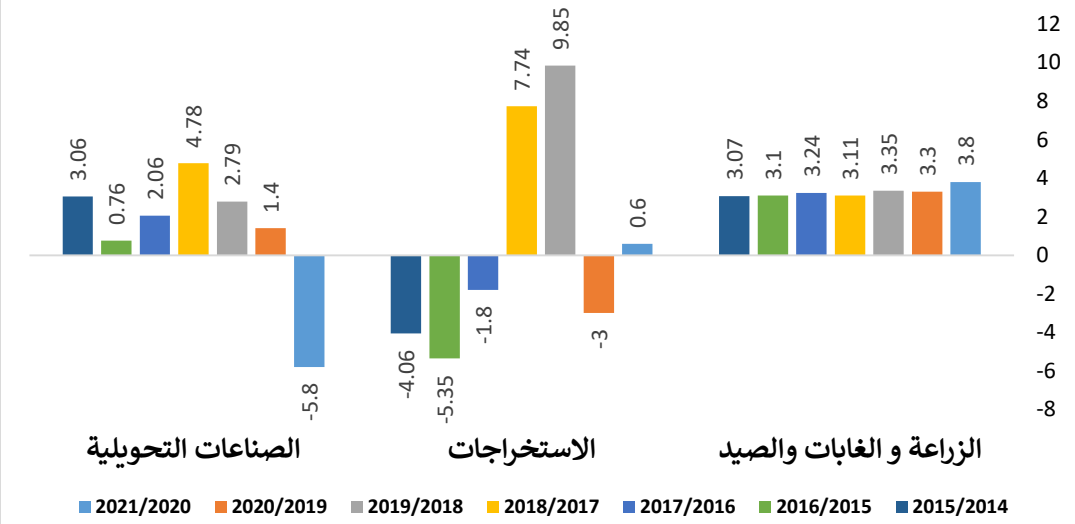

الشكل (6): معدل النمو الحقيقي خلال الفترة 2014/ 2015 - 2020/ 2021

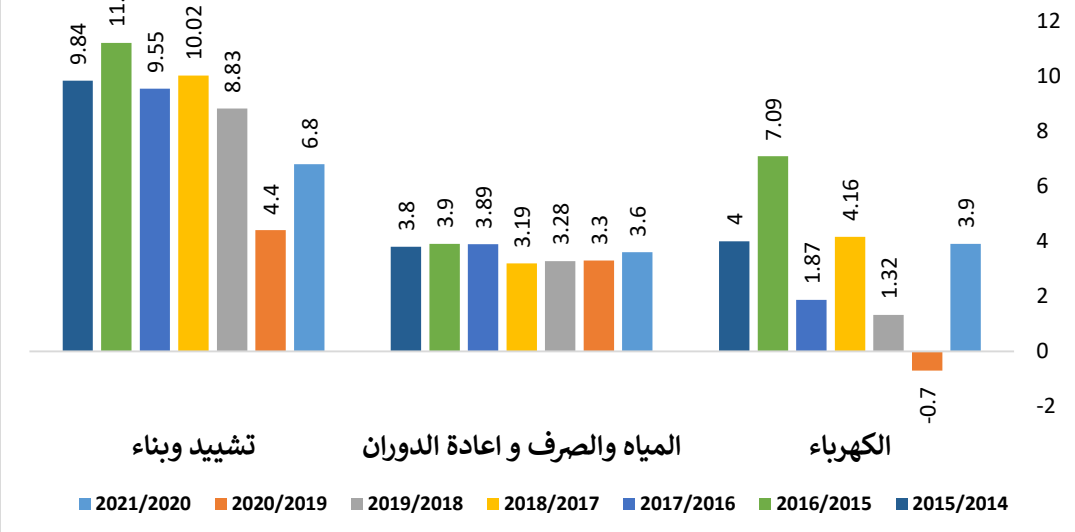

الشكل (7): معدل النمو الحقيقي خلال الفترة 2014/ 2015 - 2020/ 2021

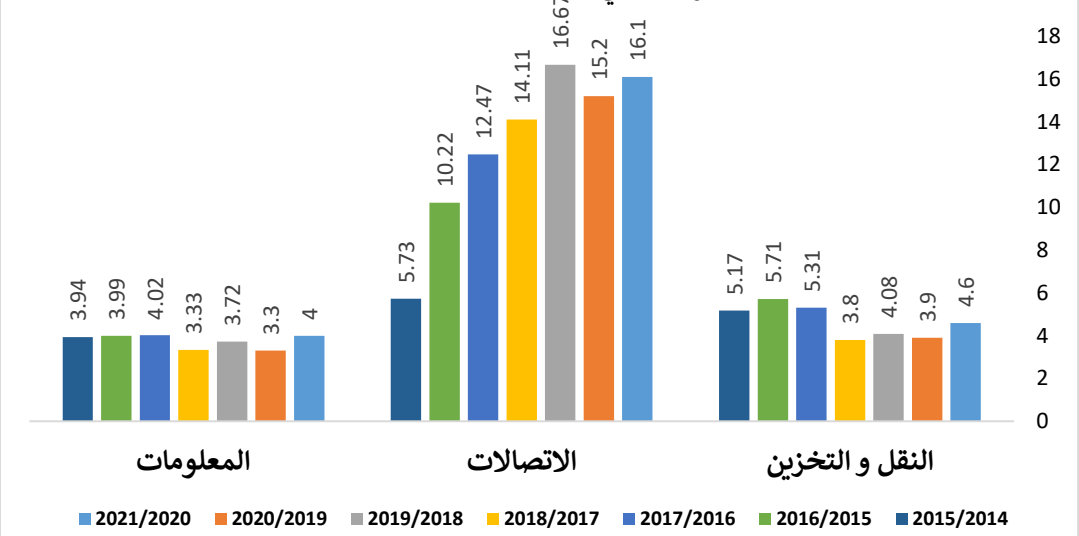

الشكل (8): معدل النمو الحقيقي خلال الفترة 2014/ 2015 - 2020/ 2021

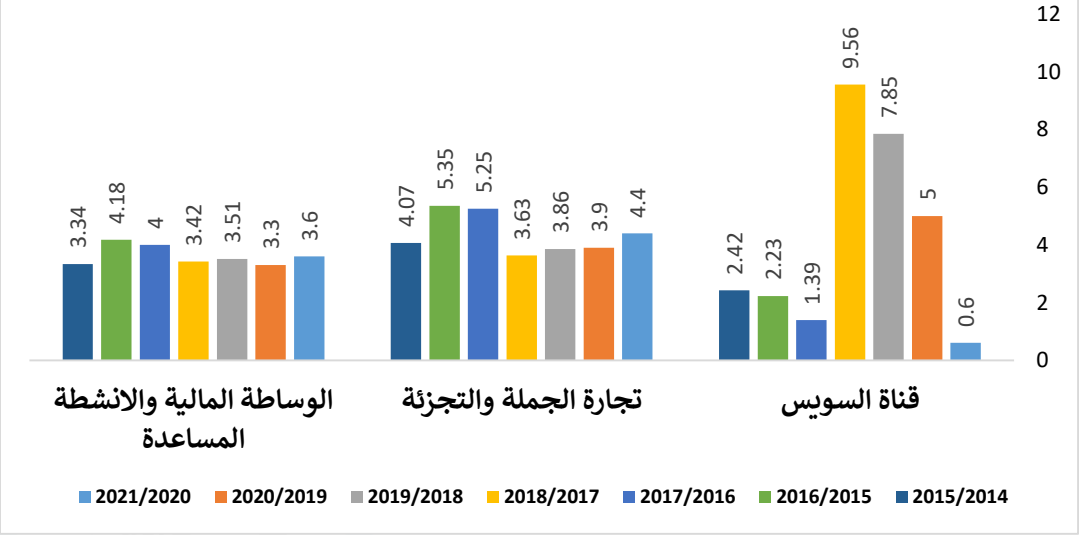

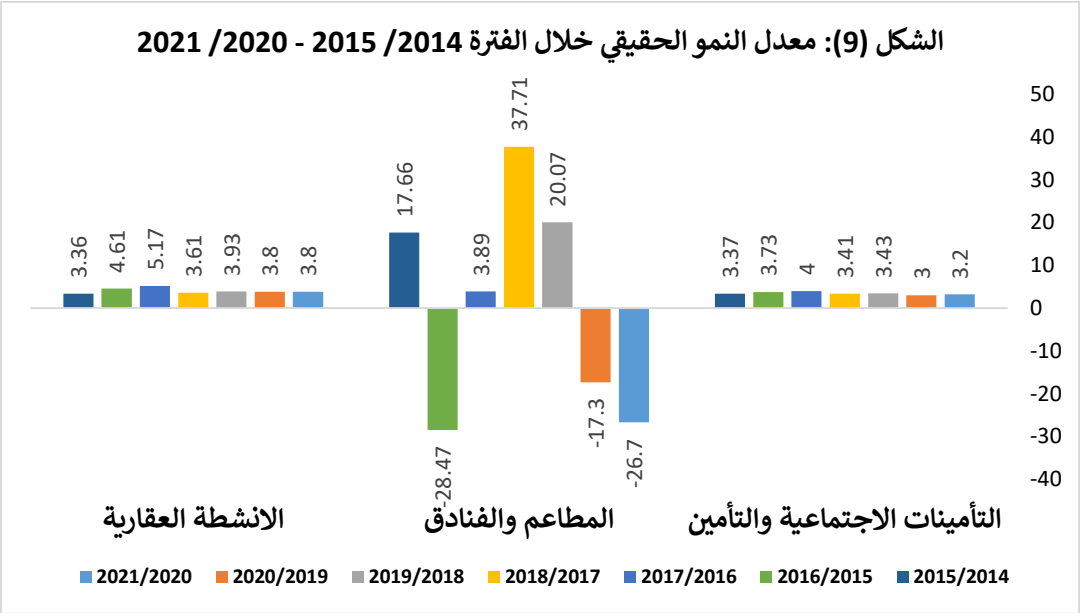

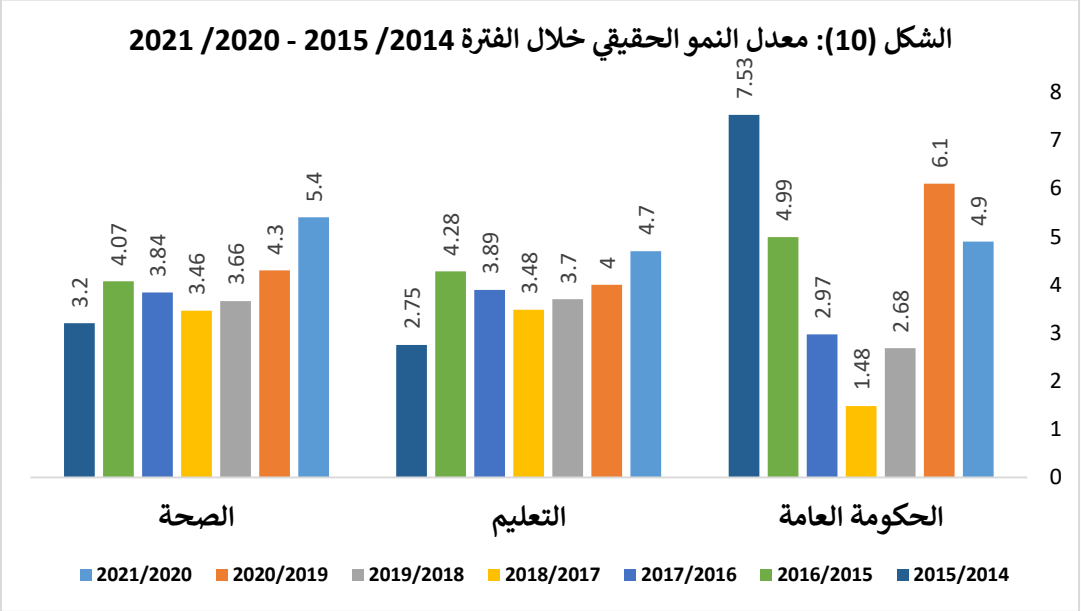

مصدر الأشكال 5 – 10: بيانات الحسابات القومية، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديةhttps://mped.gov.eg/GrossDomestic

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

(c) ECES 2022المركز المصري للدراسات الاقتصادية
جميع الحقوق محفوظة.

ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies